Deterrence in a Changing International Environment: Review of Deterrence Theory and Patterns in Western Literature

Raghda Elbahy

Abstract: The purpose of deterrence is to prevent the actual use of military power. Deterrence depends on different elements, conditions, and assumptions. Deterrence theory faces many dilemmas; however, the major one is the changes in the international environment since the end of the Cold War. These changes have renewed the academic interest in deterrence theory. Its assumptions and functions need to be revisited theoretically, along with revising the practical patterns which include: deterring non-state actors, cyber deterrence, and collective actor deterrence. Each of these patterns casts doubt on the ability of the deterrence theory to explain it. Each pattern is a real test for the theory. Each pattern plays a key role in the revising process, and needs further study and analysis.

Keywords: Deterrence by Punishment, Deterrence of Denial, Deterring Non-State Actors, Cyber Deterrence, Collective Actor Deterrence.

الردع في بيئة دولية متغيرة: مراجعة نظرية الردع وأنماطه في الأدبيات الغربية

رغدة البهي*

ملخص: يهدف الردع إلى الحيلولة دون الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية. وبهذا المعنى، تتعدد عناصره، وشروطه، وافتراضاته، وإشكالياته، غير أن الإشكالية الكبرى التي واجهت نظرية الردع تمثلت في تداعيات التغيرات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة؛ فقد أسفرت تلك التغيرات عن تجدد الاهتمام الأكاديمي بالردع في البيئة الدولية المعاصرة. ومن ثم، فإن فهم وظيفة الردع ودوره ومساره لابد أن يتغير؛ فنظرية الردع بحاجة إلى تعديلاتٍ على نحو يتطلب مراجعة النظرية. غير أن تلك المراجعة تطلبت – بالتوازي لها – مراجعة أنماط علاقات الردع التي تشهدها الممارسة العملية، التي تشمل: ردع الفاعلين من غير الدول، والردع السيبراني، وردع الفاعل الجماعي. وكل نمط من الأنماط السابقة يلقي بظلالٍ من الشك على قدرة نظرية الردع على تفسيره، ومن ثم، يُعد كل منها اختباراً حقيقياً تواجهه النظرية، فلكل منها من الخصوصية ما يستوجب الدراسة والتحليل، وكل منها يصب إجمالاً في عملية المراجعة التي تشهدها النظرية.

المصطلحات الأساسية: الردع بالعقاب، الردع بالحرمان، ردع الفاعلين من غير الدول، الردع السيبراني، ردع الفاعل الجماعي.

(*) مدرس العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
Email:elbahy.raghda@feps.edu.eg

المقدمة:

يعتبر الردع ممارسةً قديمة قدم أنظمة توازن القوى التقليدية، ولم يطبقه الفاعلون الدوليون لمنع الحرب فحسب، ولكن من خلالها. وقد بُنيت أنظمةٌ أخرى مثل نظام المُهيمن، ونظام الأمن الجماعي على أفكارٍ أمنيةٍ قوامها الردع. وعليه؛ كان الردع أحد أهم مكونات الإستراتيجية العسكرية، غير أن هذا بدأ في التغير منذ النصف الأول من القرن العشرين، حين تزايدت أهمية الردع، وكذا الكتابات في ماهيته وكيف يعمل، وكيف يمكن تطبيقه على نحو أفضل، وكذا متطلبات زيادة فعاليته، وذلك في ظل تنامي الاهتمام بالحروب وتنامي الدمار والخسائر التي تترتب عليها.

وفي فترة الحرب الباردة، بات الردع في قلب الإستراتيجية الدولية بفعل امتلاك القطبين الكبيرين للسلاح النووي، كما بات وسيلةً إرشادية لصناع القرار، وكذا إستراتيجيةً مهيمنة على الإدارة الأمنية الدولية (Morgan, 2005)، كما نجح الردع في احتواء بعض الصراعات في المستويات الأدنى من النظام الدولي، وبذلك تخطى كونه مصطلحاً مقترناً بالحرب والصراع إلى كونه مفهوماً للنظام العالمي؛ فقد كان الردع الحائل الوحيد لاندلاع الحرب بين القوى الكبرى، واستمد مكانته من توظيف القوى الكبرى له، ومن موقعه في إدارة الأمنين: الإقليمي والدولي (Morgan, 2003).

طرأ على دور الردع ووظيفته كثير من التغيرات، خاصةً في العقد الأول من التسعينيات؛ إذ تراجع الاهتمام به وتضاءلت الكتابات عنه، بفعل التغير في علاقات القوى الكبرى في النظام الدولي، لكن الأمر الذي سرعان ما تغير، وتجدد الاهتمام بنظرية الردع حتى باتت تنطبق على الفاعلين من غير الدول، واتسع نطاق اهتمامها لتشمل: الإرهاب، والتطرف، والجريمة المُنظمة، والأمن السيبراني. وتصدى الردع لعددٍ من المعضلات الأمنية (Security Dilemmas) في علاقات الدول بعضها مع بعض؛ مما يتطلب اتساع مفهوم الردع وإعادة مراجعة النظرية.

المشكلة البحثية والسؤال البحثي الرئيس:

تدور المشكلة البحثية للدراسة حول طبيعة العلاقة بين "**الواقع المتغير والتنظير**" بالتطبيق على "نظرية الردع"؛ إذ تدور الدراسة حول مراجعة حالة نظرية الردع في الأدبيات الغربية على المستويين النظري والتطبيقي؛ بهدف اختبار قدرة النظرية على التكيف في إطار بيئةٍ أمنيةٍ متغيرة من خلال دراسة عدد من

أنماط علاقات الردع التي برزت على مدار العقدين ونصف العقد الماضيين التي اختبرت كل منها نظرية الردع ومدى قدرتها على تفسيرها. ويتمثل السؤال البحثي الرئيس الذي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنه في الآتي:

كيف برزت أهمية وضرورة مراجعة نظرية الردع وأنماطه على المستويين النظري والتطبيقي في الأدبيات الغربية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق أهدافٍ رئيسة عدة، وهي على النحو الآتي:

1 – دراسة جميع جوانب نظرية الردع، كتلك التي تتصل بمفهومها، وافتراضاتها، وشروطها، وعناصرها، وأهدافها.

2 – الوقوف على حالة نظرية الردع في إطار البيئة الدولية المعاصرة مقارنة بالبيئة الأصلية التي وُلدت النظرية فيها وتطورت على إثرها.

3 – مراجعة وعرض الأدبيات الغربية التي تطرقت إلى ضرورة مراجعة نظرية الردع في البيئة الدولية المعاصرة.

4 – تحليل عدد من أنماط الردع التي تجلت في الممارسة الدولية؛ بما تستدعيه من حالاتٍ تطبيقية، وبما تُثيره من إشكالياتٍ على صعيد نظرية الردع.

اقتراب الدراسة:

تستعين الدراسة باقتراب "دراسة الحالة"، وهو الاقتراب الذي يتأسس على دراسة وحدة محددة، وذلك بقصد الإحاطة بها، وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة عليها، بهدف الوصول إلى تعميماتٍ علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الحالات المشابهة لها. فيركز اقتراب دراسة الحالة على الموقف الكلي، وينظر إلى الجزيئات من حيث علاقاتها بالكل الذي يحتويها، ويتطلب دراسة العلاقة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد في إطاره (شلبي، 1996).

فعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن تداعياتها لم تنته بعد على نظريات العلاقات الدولية، ومن بينها تُركز الدراسة على نظرية الردع فحسب دون غيرها من النظريات بهدف الوقوف على جميع جوانبها المتصلة بماهية الردع، وافتراضاته، وشروطه، وأنماطه، وذلك من **مدخلٍ كليٍ** يتكون على ضوئه الصورة الكلية لحالة النظرية.

أهمية الدراسة:

(1) تستمد الدراسة أهميتها بحكم اهتمامها بنظرية الردع كواحدة من النظريات المحورية في حقل العلاقات الدولية، التي يتحتم عليها أن تتكيف مع الواقع الدولي المتغير حتى لا تندثر وتصاب بالجمود. فقد حظيت نظرية الردع باهتمام أكاديمي بالغ في فترة الحرب الباردة، ولكن قليلاً من الدراسات اهتم بتلك النظريةً منذ ذلك الحين في ظل ما تعرضت إليه من انتقاداتٍ.

(2) إحداث تراكم في المراجع العربية المعنية بنظرية العلاقات الدولية بشكل عام ونظرية الردع بشكل خاص؛ فلم يتطرق لمراجعة نظرية الردع سوى قليل من الدراسات الأجنبية الحديثة نسبياً، التي وإن أكدت ضرورة مراجعة النظرية فإنها لم تقدم بعد نتيجة كلية بشأن مخرجات تلك العملية.

(3) تبرز الدراسة موضع الفاعلين من غير الدول في علاقات الردع من خلال تطرقها لأنماطٍ غير تقليدية، مع بروز أهمية هؤلاء الفاعلين في العلاقات الدولية الراهنة.

(4) تنبع الأهمية التطبيقية للدراسة من واقع اهتمامها بعددٍ من أنماط علاقات الردع التي تعكس في مجملها التغير في طبيعة التهديدات الدولية التي تطول الدول الكبرى والصغرى على حدٍّ سواء، ومنها: الردع السيبراني، وردع الفاعلين من غير الدول، وجميعها أنماط تتطلب التنظير لها في ظل تزايد أهميتها.

الإطار المفاهيمي:

لا يوجد اتفاق بين الأدبيات المختلفة على تعريفٍ محدد للردع على الرغم من قدم المفهوم كظاهرة وممارسة سياسية ونظرية. ولعل التعريف الأبرز له هو ذلك الذي يُعرّفه بأنه "عملية إفهام الخصم المحتمل بأن "الثمن الذي سيدفعه نتيجة عمل عدائي أكبر بكثير من المغانم التي يُمكن أن يحصل عليها" (George & Smoke, 1974).

كما يُعرّف الردع سياسياً أيضاً بأنه "حالة محسوبة تهدف إلى دفع الخصم إلى الإقدام على عملٍ ما أو منعه من الإقدام عليه بالتهديد بالعقاب الحازم أو المساومة أو الابتزاز السياسي له". (الخطيب، 1981) وهو "موقف يُفكر أحد أطرافه في مهاجمة الطرف الآخر الذي يُهدد الأول بعواقب جمّة إذا ما أقدم على هذا الهجوم." (Morgan, 1983) وهو "عملية إفهام الخصم المحتمل أن الثمن الذي

سيدفعه نتيجة عملٍ عدائي أكبر بكثير من المغانم التي يُمكن أن يحصل عليها" (الكيالي وآخرون، 1986).

ويُقصد بالردع أيضاً "التواصل الفعال بين طرفين، يتنبأ من خلاله طرفٌ ما بانخفاض الأرباح المتوقعة وتزايد الخسائر المتحققة." (Garfinkle, 1995) وهو "غياب الحرب بين دولتين أو تحالفين؛ ذلك أن غياب الحرب يدلل على نجاح كل طرف في ردع الآخر من شن الحرب عليه" (Mueller, 1989).

ويعرفه العسكريون على "أنه منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو حرمانها من الرد على موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، التي تشكل تهديداً." (بوفر، 1970) ويُعرّف أيضاً بأنه "توافر القدرات العسكرية التي تتيح إجراءات إرغام الطرف الآخر على التراجع عن سلوك عسكري معين، أو أيّة أهداف يتوخاها من هذا السلوك." (Garnham, 1995)

نظرية الردع – الهدف والعناصر والافتراضات والشروط:

الردع ليس حِكراً على المسائل العسكرية فحسب، وإن تجلى بشكل واضح في حالات الصراع الحاد أو محتمل الوقوع بين طرفين أو أكثر. فالهدف الأساسي من الردع هو الحيلولة دون الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية أو تجنب اندلاع الصراع العسكري المسلح أو الحرب بين طرفين أو أكثر، على نحو قد يسفر عن تغير شامل أو جزئي في موازين القوى وهياكلها بين الأطراف المتصارعة.

إن الأساس النظري الذي يُبنى عليه الردع هو التهديد باستخدام القوة التي تصبح عاملاً حاسماً في إقناع الخصم بالامتثال لإرادة الطرف الذي يهدد بها (فهمي، 2010). وعليه؛ يعتمد الردع على التهديد باستخدام القوة العسكرية، ولا ينطوي على الاستخدام الفعلي لها، بهدف تخويف الخصم، وزرع القناعة لديه بالقدرة على الاقتصاص منه، دون أن تتحول النوايا إلى فعلٍ يُلحق الأذى به. وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة واستخدامها الفعلي هو الذي يشكل معنى الردع وكينونته. ويفشل الردع عندما تندلع الحرب العسكرية بين الأطراف المتصارعة (فهمي، 2010).

تتعدد **العناصر الرئيسة للردع** لتشمل: من الرادع، وما طبيعة أهدافه؟ ومن المرتدع؟ وما الحلف الذي يتبعه؟ وما طبيعة العقاب؟ أيكون الردع بالعقاب، أم بالحرمان أم بالإجبار والإكراه أم بالابتزاز والمساومة أم بالتدمير الشامل؟ ناهيك

عن سياقات الردع الدولية، والإقليمية، والداخلية. وأخيراً، ما وسائل الردع وأدواته؟ أي القدرات السياسية أو الجيوستراتيجية أو العسكرية أو الاقتصارية أو الاجتماعية المستخدمة في الردع (الزيود، 2004).

تتأسس نظرية الردع على عددٍ من **الافتراضات الرئيسة**، يأتي في مقدمتها أن الدولة القومية ذات السيادة فاعل عقلاني يستعين بحسابات المكسب والخسارة في خوض الصراعات الدولية. كما يُستخدم الردع في إطار التفاعلات بين الدول القومية. ويتولد هذا الافتراض من حقيقة أن الدول القومية هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية. كما تفترض نظرية الردع أيضاً وجود منافسة حادة بين الرادع والمرتدع (Paul, 2009).

وعن **شروط الردع** يمكن القول إنه مطالب في بادئ الأمر بالحفاظ على السلم والوضع الراهن، غير أنه مطالب أيضاً بمنع العمل المعادي، والحد من اتساع النزاعات (بوفر، 1970). يتطلب الردع – كشرطٍ مُسبق لفاعليته إبلاغ الخصم بصورةٍ قاطعة لا لبس فيها بوجود تصميم على معاقبته والانتقام منه في حالة عدم إذعانه لما يراد منه الانصياع له أو القبول به، وكذلك إفهامه أن الخسارة التي سيُمنى بها إذا خاطر بخسارة الحرب ستكون أفدح بكثير من أي كسبٍ يأمل أن يحققه من ورائها، وهذا هو صميم عملية الردع برمتها.

من هنا، فإنه يصبح من الأهمية بمكان حقن التهديد بالمصداقية، وهو ما يعني بشكلٍ محدد أن الطرف الذي يصدر عنه التهديد يجب ألا يكتفي بتقديم دليلٍ واضحٍ يُبرز به تصميمه على ترجمة هذا التهديد إلى فعل مادي مؤثر تحت ضغط ما يتعرض له من استفزاز لا يمكنه احتماله، وإنما يجب أن يصحب ذلك تقييم دقيق للخسائر الفادحة التي يمكن أن تحيق بالخصم إذا ما تحول التهديد إلى واقع، ومن دون ذلك تصبح جدية الردع وفاعليته ومصداقيته أموراً مشكوكاً فيها (مقلد، 2010).

ومما سبق يتضح أن نجاح الردع يتطلب تهديد المرتدع بما يتمتع بقيمة كبيرة عنده، وهو ما يتطلب فهم العدو وثقافته وأوضاعه الإستراتيجية والسياسية كما يراها هو، فضلاً عن القدرة على تنفيذ التهديد وتحمل عواقبه، ودفع الطرف الآخر إلى تصديق هذا التهديد. وقد يدرك العدو مصداقية ذلك التهديد، وعلى الرغم من ذلك يقرر شن الحرب أو إعمال الأداة العسكرية (Gray, 2010).

إن الردع الناجح هو محصلة تفاعل المقدرة الانتقامية وصدق النوايا لتنفيذ التهديد وتحويله إلى عقاب. يضاف إلى ذلك قناعة الخصم، واستجابته لطبيعة التهديد المصلت عليه. وهذه الثوابت تُشكل من حيث أداؤها الوظيفي وحدة متكاملة؛ ذلك أن غياب إحداها قد ينتج عنه فشل الردع في تحقيق أهدافه (Colby, 2007). ومن ثم، لا ينطوي الردع على الاستخدام الفعلي للقوة؛ لأنه تهديد بها وليس استخداماً لها. (مقلد، 2010). وتتزايد فعاليته إذا أدرك الخصم الخطوط الحمراء التي ستسفر عن تنفيذ التهديد الرادع، وهو ما يتطلب حسن التواصل بين الخصوم (Writs, 2012).

بهذا المعنى، ولدت نظرية الردع من رحم النظام الدولي ثنائي القطبية، الذي بلور وأسهم في نجاح منظري الردع في تفسير التفاعلات الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ظل غياب الصراع العسكري المباشر بينهما. فقبل العصر النووي خاضت الدول الكبرى حروباً طاحنة فيما بينها؛ سعياً لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، لكنها امتنعت عن القيام بذلك خلال فترة الحرب الباردة (Paul, 2009).

ففي تلك الفترة، بات الردع في قلب الإستراتيجيات الدولية، كما أضحى وسيلةً إرشادية لصناع القرار، وكذا إستراتيجية مهيمنة على الإدارة الأمنية الدولية. ونجح في احتواء بعض الصراعات في المستويات الأدنى من النظام، وبذلك تخطى كونه مصطلحاً مقترناً بالحرب والصراع، إلى كونه مفهوماً للنظام العالمي يحول دون اندلاع الحروب الكبرى (Morgan, 2003).

المراجعة النظرية– ضرورة مُلِحّة:

على الرغم من نجاح نظرية الردع في تفسير تفاعلات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فإنها واجهت إشكاليات عدة تنال من مفهوم الردع وما يرمي إليه وفعاليته، منها: ما العوامل المؤثرة في فعالية الردع؟ وما مدى أخلاقياته؟ وما المخاطر الناجمة عن فشله؟ وما مدى صدق افتراض العقلانية في ظل اختلاف القيادات السياسية ودوافعها وأهدافها؟ (Dépêche, 2012).

يمكن القول إن البحث في الردع لا يزال يقدم مزيداً من الأسئلة مقارنة بما يُجيب عنه، خاصة ما يتصل بالعوامل المؤثرة في فعاليته، ومتى يبدأ ومتى ينتهي، ودور المؤسسات فيه (Press, 2005). غير أن الإشكالية الكبرى التي واجهت نظرية

الردع تمثلت في تداعيات التغيرات الدولية على مدار ما يزيد على العقدين ونصف العقد منذ نهاية الحرب الباردة.

فقد أسفرت تلك التغيرات عن تجدد الاهتمام الأكاديمي بالردع في ظل بيئةٍ أمنيةٍ دوليةٍ جديدة، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والغزو الأمريكي للعراق، والحرب العالمية على الإرهاب. ففي حين يرى اتجاه أنه في ظل غياب الصراع العسكري المباشر بين القوى الكبرى في النظام الدولي، فقدت نظرية الردع كثيراً من أهميتها وقيمتها، يرى اتجاهٌ آخر أنه قلما تستخدم نظرية الردع في التعامل مع الدول المارقة والتنظيمات الإرهابية (Paul, 2009)، بينما يؤكد اتجاه ثالث أن الردع لا يزال يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، ولكن مع الحاجة لإعادة صياغة النظرية وافتراضاتها بما يتفق والبيئة المعاصرة.

أو بعبارةٍ أخرى، تزايدت الشكوك حول نظرية الردع في ظل البيئة الأمنية المعاصرة، وسط تساؤلاتٍ عن قدرة النظرية على مواجهة التهديدات التي يفرضها الفاعلون من غير الدول، والتنظيمات الإرهابية، والدول المارقة على نحو يتطلب التساؤل عن حالة الردع الآن، وأين وكيف يمكن توظيفه في القضايا الأمنية والإستراتيجية؟ (Morgan, 2012).

وعلى الرغم من أن النظرية لا تولي كثيراً من الاهتمام بأثر السياق الدولي، فإنه قد تغير؛ فمع انتهاء مرحلة الحرب الباردة، جادل عديد من الدارسين بأن وظائف الردع واستخداماته من شأنها أن تتغير، نظراً لتأثره بمناخ الحرب الباردة على نحو يتطلب مراجعة النظرية وإعادة تكييف مقولاتها، بفعل تغير موازين القوى العالمية، واتساع علاقات الردع لتشمل الفاعلين من غير الدول، والتنظيمات الإرهابية (Arquilla, 1995).

ومن أمثلة هؤلاء الأكاديميين Keith Payne التي تساءلت في دراستها المعنونة "الردع في العصر النووي الثاني" عن طبيعة الردع في أعقاب نهاية الحرب الباردة، مشيرةً إلى عجز الباحثين والدارسين عن فهم الكيفية والأسلوب الذي عمل الردع من خلاله في أثناء الحرب الباردة. وعلى الرغم من نجاح سياسات الردع الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي فإنها ستفشل لا محالة في ما أسمته "العصر النووي الثاني" (Second Nuclear Age) – في ظل تغير السياق الدولي– وتغير طبيعة التهديد لتشمل الدول المارقة والمالكة لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة البيولوجية والكيميائية.

موضحةً أن الإشكالية الكبرى في نظرية الردع هي أنها تفترض عقلانية الفاعلين وإمكانية التنبؤ بسلوكهم، على الرغم من تعدد الأمثلة التي تُناقض ذلك (Payne, 1996).

وفي دراسة Robert PÁ Haffa وآخرين توصل المؤلفون إلى الحاجة إلى "ردعٍ جديد" (New Deterrence)، على نحو يُحقق أهداف الأمن القومي للدول ومتطلباتها في إطار العصر النووي الثاني الذي يتطلب "إستراتيجية ردع" قادرة على مواجهة مختلف مصادر التهديد (Haffa, 2007).

فقد تعددت التساؤلات التي ينال كل منها من الافتراضات الرئيسة للنظرية والسابق الإشارة إليها، ولعل منها على سبيل المثال: هل يمكن للنظرية أن تصمد إذا تناقض الواقع العلمي مع أحد أهم افتراضاتها؟ وكيف يمكن للردع أن يعمل إذا ما سعى الفاعل لتحقيق أهدافٍ أيديولوجية أو دينية أو قيمية لا تتقيد بحسابات المكسب والخسارة؟ وكيف يمكن فهم سلوك الفاعلين المنافي للعقلانية التي تفترضها النظرية؟

فحسابات القيادة السياسية لا يمكن إرجاعها – بالضرورة – إلى نظرية الردع، وقد تحكم "العقلانية القيمية" التي يسعى من خلالها الفاعلون لتحقيق أهدافٍ غير مادية حتى عندما ترتفع التكاليف وتتضاءل فرص النجاح، مع "العقلانية الأداتية التي يعتمد الفاعل بموجبها على تحليل المكسب والخسارة من أجل تعظيم مصالحه القومية مما يتعارض مع نظرية الردع.

تلك القضايا المهمة طرحت تساؤلات عن صلابة وإمكانية تطبيق الردع في بيئةٍ أمنيةٍ معقدة. فقد بات الردع أكثر تعقيداً في ظل النظام الدولي الأحادي القطبية (Paul, 2009). ولعل القاسم المشترك بين الأدبيات الراهنة هو محاولة مد الإطار النظري الذي كان سائداً طوال فترة الحرب الباردة إلى الواقع الدولي المعاصر؛ للاستجابة للتهديدات الأمنية الجديدة، المتمثلة في الإرهاب والدول المارقة، والصراعات الإثنية (Lupovici, 2011)، على نحو يتطلب مراجعة الأُطر النظرية على نحو يتكيف مع الواقع المعاصر (Lupovici, 2010).

كما يذهب بعض مُنظري الردع إلى ضرورة دراسة تأثير السياق الدولي لما له من تأثيرٍ على سلوك الفاعلين ومن ثم فهمهم للردع. ومن ثم، يولون العوامل المعرفية اهتماماً بالغاً؛ فنجاح إستراتيجية الردع رهنٌ بمدركات الفاعلين. وعليه؛

تصبح إستراتيجية الردع نتاجاً "لعملية تعلم"، بحيث تزاد فعاليتها كلما تعمق فهمها، وفهم ممارستها على نحوٍ أفضل؛ فهي رهنٌ بالأفكار والمعرفة. ومن ثم، يتأثر الردع بالهياكل الاجتماعية مثل: العقلانية، والتهديد، وغيرها (Luke, 1989).

فقد جادل "جوزيف ناي بأن الردع ليس أمراً مادياً، ولا يرتهن بالآثار المباشرة للقوة العسكرية فحسب (Nye, 1987). كما أكد Amir Lupovici في دراسته المُعنونة "الموجة الرابعة من الردع" ضرورة أخذ تصورات الفاعلين والعوامل المعرفية الأخرى في الاعتبار؛ إذ يميل البحث العقلاني في الردع إلى افتراض أن عمليات التعلم لها تأثير محدود على ممارسات الردع التي تحددها بالأساس قوة الفاعلين.

تعتمد إستراتيجية الردع على عمليات التعلم والتنشئة الاجتماعية. ومن ثم، تعلم تلك الممارسات من شأنه أن يُؤثر على فرص نجاحها. وهذا لا يعني القول إن الممارسات الناجحة للردع تعتمد حصراً على عملية التعلم، ولكن لا شك أن هذا التعلم سيؤثر على فرص تجنب العنف، خاصةً في حالات الردع المتبادل. وهكذا، لا تعمل إستراتيجية الردع على نحوٍ أفضل عند معرفة قدرة الخصم فحسب، ولكن يُمكن تعزيزها في الحالات التي يفهم فيها الفاعلون معنى الردع أيضاً (Lupovici, 2010).

كما تبرز العلاقة بين الردع والمعايير (Norms) في كتاب "الردع" الذي ألفه "لورانس فريدمان" في عام 2004؛ وفيه رأى أن أن هناك ثلاث صلات بين المعايير والردع؛ أولاها، اعتبار المعايير هياكل تزيد من فرص نجاح الردع. وثانيتها، احتمالات تنافي المعايير السلوكية مع الحاجة للردع. وثالثتها، الردع قيمةٌ في حد ذاته (Freedman, 2004).

وكل ما سبق يعكس الحاجة الملحة إلى مراجعة النظرية ومقولاتها ومسلماتها على المستوى النظري، غير أن تلك المراجعة تتطلب وبالتوازي لها مراجعة أنماط علاقات الردع التي شهدتها الممارسة العملية منذ نهاية الحرب الباردة، وهي الأنماط التي لم تعد حكراً على الدول الكبرى في النظام الدولي، بخلاف ما كان سائداً في مرحلة الحرب الباردة.

الأنماط غير التقليدية من الردع:

فيما يتصل بالردع التقليدي، يمكن الإشارة إلى ثلاثة أنماط باتت في صميم مناقشات الردع، وهي:

أ – ردع الفاعلين من غير الدول (Deterring Non-State Actors):

يجد الحديث عن ردع الفاعلين من غير الدول أواصره في تزايد أعداد التنظيمات الإرهابية من ناحية، وتنامي احتمالات امتلاك هؤلاء الفاعلين لأسلحة الدمار الشامل وبخاصةٍ الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من ناحيةٍ أخرى. ومن أبرز الفاعلين المخاطبين بالردع "أوم شنريكو" (Aum Shinrikyo)، فقد شهدت طوكيو – في منتصف 1990– هجوماً من قبل الطائفة الدينية المعروفة باسم "أوم شنريكو" بغاز "السارين" Sarin على خط مترو طوكيو (Cilluffo & Kupperman, 1997)؛ بهدف نشر الدمار والفوضى على نطاقٍ واسع. وتُعد تلك الحالة مضرب المثل في إمكانية امتلاك الفاعلين من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، على نحو يطول بتداعياته الدول والمجتمعات على حدٍ سواء (Bowen, 2004).

كما هدفت إسرائيل إلى ردع حزب الله، إلا أن فشلها في ردعه أسفر في عام 2006 عن القرار الاسرائيلي بشن عملياتٍ عسكرية ضد قواعد حزب الله في لبنان. فلم تكن إشارات الردع الإسرائيلي ورسائله واضحةً، ولم يدرك حزب الله إمكانات العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة في لبنان. وقد طور الأخير جهوداً للردع المضاد قوامها شن وإطلاق صواريخ على شمال إسرائيل، والتهديد بشن هجمات على أهداف يهودية في الخارج، حتى نجح حزب الله في خلق "توازن الردع" (Balance of Deterrence) على مر السنوات (Bar, 2007).

ولم يكن من اليسير على الولايات المتحدة ردع الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة بفعل استعداد المنتمين له لتحمل تكاليف متزايدة بما في ذلك التضحية بحياتهم في سبيل تحقيق أهداف التنظيم (Payne et al., 2012). وهو ما قاد إلى الحرب الأمريكية على أفغانستان في 2001. وتُعد جماعة "بوكو حرام" أحد "نماذج القاعدة" التي انتشرت مؤخراً في القارة الإفريقية، وبخاصة في منطقة شمال إفريقيا، مثل: جماعة "التوحيد والجهاد"، و"حركة شباب المجاهدين" (بكر، 2014).

أثارت جماعة بوكو حرام منذ نشأتها في أواخر التسعينيات جدلاً كبيراً بسبب أفكارها المتشددة التي وصلت إلى تحريم التعليم، إضافة إلى مصادر تمويلها المجهولة، ومصادر الدعم الذي تتلقاه، وكذلك العوامل الخارجية، خاصة دعم التنظيمات الإرهابية الأخرى، وفي مقدمتها "تنظيم داعش" (عبد الحليم، 2017). كما تعود جذور تنظيم "داعش" إلى تنظيم القاعدة في العراق (ماريو، 2016).

وفي إطار تلك الحالات التطبيقية مجتمعة، ركز عديد من الخبراء على كيفية ردع الفاعلين من غير الدول. وهو الأمر الذي تجلى في دراسة Max Abrahams، بالذهاب إلى صعوبة ردع هؤلاء الفاعلين، في ضوء ما يُحركها ويدفعها من أهدافٍ شخصية وإستراتيجية، وهي الأهداف التي تُحدد بوصلتها، وسلوكها، وأهدافها، بغض النظر عن إستراتيجيات الحكومات والدول الكبرى في مواجهتها (Abrahams, 2014).

كما ذهب Barry Pavel &Matthew Koenig إلى عدم جدوى الردع الأمريكي في الحرب الأمريكية على الإرهاب؛ فلا يُمكن إطلاق صفة "العقلانية" على جميع الفاعلين، وبخاصةٍ التنظيمات الإرهابية التي لا تتقيد بحسابات المكسب والخسارة. إن الردع – وإن كان مطلوباً – فإنه غير كاف؛ فلا يمكن للردع أن يُحقق نجاحاً شاملاً أو كلياً، فإن كان الردع جزءاً من أسلوب مواجهة تلك التنظيمات، فإنه ليس حجر الزاوية فيها (Koenig & Pavel, 2012).

وهو الأمر الذي تثور على خلفيته عدة تساؤلات من قبيل: هل ينطبق الردع كما هو محدد وتصوره النظرية على هؤلاء الفاعلين؟ ولماذا ظهر الردع كإستراتيجية بارزة لمواجهتها؟ وهل يمكن اختراق الصناديق السوداء للفاعلين من غير الدول لمعرفة إطارهم المرجعي، وكيفية صنع القرار، والعدسة التي ينظرون من خلالها للرسائل الرادعة؟

تتطلب دراسة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود "تحديث" أو "تعديل" الردع واكتشاف طرق لمواجهة وفهم التحديات، والتهديدات المعاصرة، والمتحدين الجُدد، والسيناريوهات الأمنية المستقبلية؛ فمع اتساع مجالات الردع، اتسع معناه والهدف من ورائه. فقد بات هذا الاتساع ضرورياً، على نحو سمح بالتطور الأكاديمي للنظرية، لكنه جعل من دراسة الردع أمراً مُعقداً. فمع توسيع معنى الردع وتطبيقاته قد يتعكر صفو المفهوم على نحو يعقد من الكيفية التي يُمارس بها الردع من قِبل الدول والحكومات. جزئياً، يتطلب الأمر تعديل الردع كإستراتيجية لمنع الإرهاب، وإعادة النظر تلك تتطلب فهم طبيعة التهديدات والخصوم وغيرهما.

وهو ما يمكن فهمه والنظر إليه في إطار الإشكاليات التي تُقوض ردع الفاعلين من غير الدول؛ فلا يوجد اقتراب واحد يمكن تطبيقه عليها؛ نظراً لاختلاف دوافعها، والتباين والاختلاف الهائل بينها وبين بعضها، واختلاف خصائص الأفراد المنضمين لها، والتباين الهائل بينها وبين بعضها، وغيرها؛ فلكل فاعل من

الخصائص المتفردة التي تستوجب الدراسة والتحليل؛ بحيث يتطلب كل منها نموذجاً خاصاً لردعه. ففي مرحلة الحرب الباردة، اقتصر الردع فحسب على القوتين العظميين، ولكن الإرهاب ليس كتلة صماء (Davis & Jenkins, 2002).

ناهيك عن صعوبة تقييم وتحديد أهداف وأيديولوجية الفاعلين من غير الدول لأنهم غير متجانسين، بل يتألفون من فصائل متمايزة تتعدد أهدافها السياسية، ولا يمارسون السيادة على إقليم بعينه (لكنهم يسعون لتقويض شرعية ومصداقية الدولة من خلال تهديد قدراتها على ممارسة السيادة على إقليمها). فإذا كان ممكناً ردع دولة ما من خلال تهديد سيطرتها على إقليمها، فإن ذلك يُمثل معضلةً رئيسة في العلاقة بين الدول والفاعلين من غير الدول.

أو بعبارةٍ أخرى، يفتقر الفاعلون من غير الدول إلى مراكز ثقل يُمكن استهدافها بسهولة. أما الدول، فيُعد استهداف رأس مالها أو قيادتها السياسية أو قواتها العسكرية استهدافاً لمراكز ثقلها الإستراتيجي، ومن ثم يمكن ردعها. ولعل تدمير أو استئصال شأفة أيّ من التنظيمات الإرهابية لن يُسفر عن القضاء على ظاهرة الإرهاب. ودون مواجهة الأسباب المؤدية إلى تلك الظاهرة، ومحاربة الأفكار والسلوكيات التي تقود إليها، لن يمكن ردع أي من التنظيمات التي تتبناها.

ولذلك، كان من الضروري تعديل الردع كي يحتوي الإشكاليات سالفة الذكر، وهو ما يتطلب الجمع بين **الردع بالإنكار** (Deterrence by Denial)، **والردع بالعقاب** (Deterrence by Punishment)؛ حيث يقود الأول إلى درء أو تقليل الضرر في حالة الهجوم، ومن ثم التخفيف من مكاسب الإرهابيين المرجوة؛ مما يتطلب استخدام الاستخبارات والأدوات الدبلوماسية والعسكرية، وإنفاذ القانون (Bowen, 2002). ويمكن للثاني أن يجدي من خلال استهداف الأنظمة التي تأوي التنظيمات الإرهابية على أراضيها. فالحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد حركة طالبان في أفغانستان بعثت برسالةٍ فحواها السعي الأمريكي لمعاقبة الأنظمة التي تدعم أو تأوي تنظيم القاعدة. ففي مثل تلك الحالات، تستخدم دولة واحدة العقوبات والتهديدات ضد دولةٍ أخرى لردعها عن دعم فاعلٍ من غير الدول (Kroenig, 2010).

وقصارى القول إن البحث في ردع الفاعلين من غير الدول يعتمد بالأساس على فهم واسع للردع (Knopf, 2012)، فلا يزال المرتدع وفعله غير المرغوب هما محل التركيز الأساسي، ولكن الطريقة التي يتم بها الردع توسعت لتشمل حججاً

ترتكز بعيداً عن نطاق نظرية الردع الكلاسيكية؛ أي أن التفكير حول ردع الإرهاب يتطلب توسعة القيم التقليدية والأصول المرتبطة بالعلاقات القسرية بين الدول. فبدلاً من التركيز على الردع التقليدي القائم على الدولة والسيادة يتطلب ردع الإرهاب استهداف القيم التي يتبناها المتطرفون مثل: الثروة، والقيادة، والشرعية الدينية، والملاذات الآمنة، والثروة، وغيرها.

ونتيجة لتوسعة الردع وامتداد أواصره إلى الإرهاب، قاد البحث إلى تطور عدد من العمليات القسرية التي تختلف عن تلك التي وردت في النظرية التقليدية للردع التي تُركز على الدول؛ ففي سبيل ردع الإرهاب، تلجأ الدول إلى تهديد الدولة الراعية له بالانتقام. ولذا، لابد أن يتجاوز الردع بالعقاب الدول ليشمل: الوحدات الفرعية، والفاعلين من غير الدول، والفاعلين الأفراد، أي أن ردع الإرهاب فتح آفاقاً جديدة، وإن صاحبه عدة معضلاتٍ وتناقضاتٍ لا تزال تبحث عن حلول (Wilner, 2015).

ب- الردع السيبراني (Cyber Deterrence):

تزايدت حوادث الأمن السيبراني في الآونة الأخيرة؛ لتطول عدداً من الدول أتى منها، وفي مقدمتها: الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وكوريا الشمالية؛ مما يُؤكد ضرورة وأهمية الربط بين سياسة الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية للدول، على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك على المستوى الواقعي (Wilner, 2017).

ففي أبريل 2007، بدأت سلسلةٌ من الهجمات التي يُطلق عليها "دوس" Distributed Denial of Service (DDoS) ضد المواقع التي تُديرها الحكومة الإستونية؛ مما تسبب في عرقلة ولوج المواطنين إلى بعض المواقع الإلكترونية مثل الموقع الإلكتروني للحزب السياسي الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء,Mokarram) (2013. وشهدت جورجيا بالتزامن مع حربها ضد روسيا في أغسطس 2008 مجموعة من الهجمات السيبرانية – التي يزعم ارتكاب روسيا لها– ضد وسائل الإعلام ومواقع الحكومة الجورجية.

واستهدفت هجمات يوليو 2009 كلاً من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة؛ حيث استهدفت مواقع البيت الأبيض، وكذلك وكالة الأمن القومي، والإدارة الاتحادية للطيران، ووزارة الخارجية، والخزانة، وجهاز المخابرات الوطني في كوريا الجنوبية (Kaminski, 2010). وفي يوليو 2011، سُرق أكثر من (24) ألف ملف من ملفات

وزارة الدفاع من قِبل قراصنة تمكنوا من اختراق أنظمة الكمبيوتر في تلك الوزارة (Jensen, 2012).

واستهدفت دودة "استكسنت" (Stuxnet) – التي تعد أكثر البرامج الخبيثة تعقيداً – مُحولات التردد المصنعة التي تتحكم في سرعة أجهزة الطرد المركزية الإيرانية المستخدمة في عملية تخصيب اليورانيوم؛ بحيث زادت سرعتها إلى الحد الذي يُلحق بها الضرر دون أن يُدمرها. ووفقاً لعديدٍ من التحليلات، قامت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشن ذلك الهجوم، دون أن تعترف أي منهما بارتكابه (شفيق، 2016).

كما اختُرق البريد الإلكتروني الخاص بـ"جون بوديستا" رئيس الحملة الانتخابية الرئاسية لـ"هيلاري كلينتون"؛ حيث قام وسطاء ذوو علاقة بالحكومة الروسية بتمرير رسائل البريد الإلكتروني المخترقة إلى موقع "ويكيلكس"؛ مما أسفر عن أسابيع من التغطية الإعلامية السلبية لحملة "هيلاري كلينتون" (التريكي، 2016).

وجميع الحالات السابقة ما هي إلا نماذج للهجمات السيبرانية التي تشنها دولةٌ ما في مواجهة أخرى، غير أن الهجمات السيبرانية لا يمكن أن تقتصر على ذلك بطبيعة الحال؛ إذ تمتد لتشمل الهجمات التي تطول فاعلين من غير الدول أيضاً، ومنها: النزاع بين شركة جوجل والصين في عام 2009، وتعرض الموقع الإلكتروني الخاص بقناة المنار التابعة لحزب الله في يوليو 2006 لهجمات "الحرمان من الخدمة" السابق الإشارة إليها، وتعرض شركة "أرامكو" لهجمة من فيروسٍ إلكتروني يُسمى "شامون" (Shamoon) في أغسطس 2012. وقد نجح هذا الفيروس في إصابة قرابة 30 ألف جهاز كمبيوتر داخل الشبكة الإلكترونية للشركة، وقام بمسح البيانات منها؛ مما تطلب من الشركة ما يناهز الأسبوعين لإصلاح الضرر ومواصلة الإنتاج (شفيق، 2016).

ناهيك عن تعرض شركة "سوني" لهجمةٍ سيبرانيةٍ في عام 2014 لمنع إطلاق فيلم من إنتاج هوليوود ينتقد زعيم كوريا الشمالية "كيم جونغ أون". وعلى خلفيته، اتهمت الحكومة الأميركية علناً كوريا الشمالية بأنها تقف وراء الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها الشركة. ولا يمكن إغفال أكبر موجة قرصنة عرفتها الدول حديثاً والمتمثلة في فيروس الفدية (Ransomware أو WannaCry) الذي اجتاح أكثر من

150 دولة حول العالم، وأوقع 200 ألف ضحية، هي بشكل رئيس من الشركات في 150 بلداً على الأقل؛ حيث يمنع ذلك الفيروس المستخدم من الوصول إلى نظام التشغيل، ويشفر جميع البيانات المخزنة على جهاز الكمبيوتر مقابل فدية.

مما سبق تتضح خطورة التهديدات السيبرانية مقارنة بمثيلتها التقليدية؛ ففي حين تنصب التهديدات العسكرية التقليدية على استهداف الدول، وجيوشها العسكرية، وإقليمها الجغرافي بالأساس، تستهدف الهجمات السيبرانية أنظمة المعلومات والشبكات الإلكترونية التي تعتمد عليها الدول بشكل رئيس مخلفةً نتائج تراوح بين الأضرار المادية والنفسية الطفيفة والنيل من الأمن القومي للدول.

كما يتضح أيضاً تعدد أنماط تلك الهجمات من حالةٍ إلى أخرى، واختلاف أهداف كل منها، بين قطع صلة دولة ما بالعالم الخارجي، وحتى داخل الدولة الواحدة بين الحكومة والمواطنين، أو لرفع كفاءة العمليات العسكرية أو للتجسس؛ مما يعني تباين الأثر التدميري لها من حالةٍ إلى أخرى. كما تتمثل القواسم المشتركة بين الحالات التطبيقية السابقة في صعوبة تحديد المهاجِم على وجه الدقة، فضلاً عن طول أمد الفترة الزمنية بين وقوع الهجمة السيبرانية من جانب، واكتشاف وقوعها من جانب آخر، والرد عليها من جانبٍ ثالث. وقد لا يُكتشف عددٌ منها ابتداءً، وحتى إن تم اكتشافها، تُنكر جميع الدول التي توجه إليها أصابع الاتهام قيامها بشنها.

وعلى الرغم من اختلاف غرض كل حالة من الحالات السابقة وهدفها، فإن حجم الهجمات السيبرانية يتزايد بشكلٍ حاد، ولذا يصعب تحديد حجمها الحقيقي، خاصةً أن عديداً منها لا يتم التبليغ عنه، فيظل الأفراد والمؤسسات غير مدركين أنهم تعرضوا لاعتداء؛ مما يثير التساؤل عن كيفية ردع تلك الهجمات في ظل غياب الأدلة القاطعة التي لا تقبل الجدال عن هوية مرتكبيها. والأهم إذا ثبت تورط دولةٍ ما في تلك الهجمات فما طبيعة الرد الملائم؟ فمع تنامي خطورة التهديدات السيبرانية، واعتبار الفضاء السيبراني مجالاً للحرب، تزايدت الحاجة إلى الردع السيبراني للحيلولة دون تلك الهجمات؛ ومن دونه ستظل البيانات المفتوحة عرضةً لأشكالٍ عدة من الاستغلال والاعتداء، ومنها: انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وسرقة البيانات، وإيقاف تشغيل النظم الحيوية.

ويثير ذلك إشكالياتٍ عدة على صعيد نظرية الردع؛ فقواعد الردع لا تتغير بالانتقال من المجال التقليدي إلى الفضاء السيبراني. ويبقى الهدف منه هو التأثير

في كيفية تقييم الخصم لقدرة الطرف الآخر، مع توعده بالانتقام رداً على تهديده الوشيك، من أجل ثنيه عن شن ذلك الهجوم. ولكن.. ما المقصود بالردع السيبراني؟ وما طبيعة الإشكاليات التي تواجهه؟ وإلى أي مدى يمكن تطبيق نظرية الردع على الفضاء السيبراني؟

يُعرف "الردع السيبراني" بأنه منع الأعمال الضارة ضد الأصول الوطنية في الفضاء والأصول التي تدعم العمليات الفضائية بأي وسيلة كانت. وبهذا المعنى، يرتكز الردع السيبراني على ثلاث ركائز هي عماد إستراتيجية الدفاع السيبراني، وتتمثل في: مصداقية الدفاع، والقدرة على الانتقام، والرغبة فيه (Wei, 2015).

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تُواجه الردع السيبراني في إسناد الهجوم السيبراني إلى مرتكبيه بمجرد اكتشافه (Alperovitch, 2011)، فمن شأن الردع السيبراني أن يفشل ما دام لم يعلن الجاني رسمياً عن مسؤوليته عن الهجوم (Herpig, 2015). ولكي يعمل الردع لابد أن يقلق المهاجم من كشف هويته، ومن ثم تعرضه للعقاب، بيد أن صعوبة تحديد مرتكب الهجمات بدقة، قد يسفر عن استهداف طرفٍ ثالث لا علاقة له بالهجوم ابتداءً (Wei, 2015).

ولا يمكن تطبيق القوانين الدولية الراهنة على الهجمات السيبرانية إلا بشكلٍ غير مباشر؛ فالقانون الدولي لا يُجرّم إلا العدوان العسكري دون الهجوم السيبراني على الرغم من تداعياته الجمة. مما يُثير التساؤل عن إمكانية إعمال الدول لحقها في الدفاع عن النفس وشن هجوم سيبراني مضاد؟ لا يزال الجدال محتدماً حول ذلك الأمر، ولا يزال الرد الانتقامي عملاً مخالفاً لقواعد القانون الدولي (Wei, 2015).

ومن دون القدرة على إرسال رسائل صادقة وواضحة للخصم، يصبح الردع غير فعال، بل تتزايد احتمالات سوء فهمه أو تجاهله؛ مما يزيد من مخاطر التصعيد والصراع، ويسمح للدول بتطوير قدراتها السيبرانية، بل استخدامها دون أن يُسند إليها أي عمل عدائي؛ ففي الفضاء السيبراني، يُمكن أن يُساء تفسير تلك الإشارات بسهولة، وقد يتم تجاهلها أو عدم ملاحظتها (Iasiello, 2013).

فمن غير المُرجح استخدام الردع بالحرمان بفعل سهولة امتلاك التكنولوجيا اللازمة لشن الهجمات السيبرانية، وعدم نضوج الأطر القانونية الدولية. ولذلك، يعد الردع بالعقاب الخيار الأوحد، غير أنه يفتقر إلى المصداقية بسبب التحديات الشاقة المتمثلة في إسناد الهجوم إلى مرتكبيه (Geers, 2010).

وبإعادة صياغة ما سبق، يُمكن القول، إن متطلبات نظرية الردع وشروطها لا تنطبق على الردع السيبراني، بعد أن فشل في تلبية أي من شروطه؛ فلا يوجد أي صراع بالمعنى العسكري ابتداءً، ولا يمكن التسليم بافتراض العقلانية الكلاسيكية، لما يلعبه الفاعلون من غير الدول من أدوارٍ في الصراع السيبراني. ناهيك عن تقويض مفهوم التهديد بالانتقام بسبب مشكلة الإسناد. فضلاً عما يواجهه مفهوم الضرر غير المقبول من إشكالياتٍ من جرّاء انعدام القدرة على تحديد الأصول التي يمتلكها الخصوم. أما عن المصداقية، فتواجه إشكالياتٍ متعددة من جرّاء عدم وجود قواعد للاشتباك، واحتمال وقوع خسائر مضادة.

ولا يمكن إغفال أحد أهم مواطن الضعف والقصور الذي يُقوض من مفهوم الردع السيبراني، والمتمثل في الاتساع الشديد للمفهوم ليطول مجالاً بأكمله، وهو ما لا يحدث في أي مجال آخر من مجالات الحرب؛ حيث يشمل الفضاء السيبراني مجالاتٍ متعددة مثل: الاتصالات، والتجارة، والأعمال التجارية، وغيرها. ولذلك، يتطلب بناء إستراتيجية فاعلة للردع في الفضاء السيبراني تجاوز الحديث عن المجال ككل إلى الحالات التي يمكن للردع أن يكون فاعلاً فيها (Denning, 2015).

ولذلك، كان من الضروري تعديل الردع كي يحتوي الإشكاليات سالفة الذكر؛ وهو ما يتطلب تطبيق طرق وأساليب جديدة، وإعادة تكييف مفاهيم الردع التقليدية. فطبيعة العمليات السيبرانية تُقوض من الدور المحتمل للردع، وقد تجعله عديم الفائدة كلياً. وعلى الرغم من ذلك، تتزايد أهميته في ظل هشاشة الدول في الاستجابة للهجمات السيبرانية من ناحية، وقدرته على ردع بعض الفاعلين من ناحيةٍ أخرى. فما شهده الواقع المعاصر من هجماتٍ سيبرانية يجعل من الضروري البحث عن كيفية منعها خشية تكرارها، خاصةً في ظل سهولة الحصول على الأسلحة السيبرانية (Wilner, 2011).

ج- ردع الفاعل الجماعي (Collective Actor Deterrence):

يأخذ الفاعل الجماعي على صعيد الممارسة العملية أشكالاً عدة؛ يتمثل أولها في شكل الهيمنة الدولية، ولا يقتصر هذا الشكل على الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية كما حدث في الصومال، وساحل العاج، وليبيا، ومالي، لكنه يشمل كذلك بناء القواعد العسكرية، والتعاون الأمني، والتدريبات العسكرية المشتركة (عبدالرحمن، 2014).

ويُشير ثانيها إلى الائتلاف الدولي المكون من عدة دول تتدخل قسرياً في الصراع تحت غطاء من الأمم المتحدة أو من دونه، ومن أمثلة ذلك: حرب العراق، والتحالف الدولي ضد داعش (علوي، 2015). أما ثالثها فيتصل بالأحلاف العسكرية، وعليه يعد حلف الناتو العسكري نموذجاً قائماً في ذاته بفعل تفرد طبيعته؛ فقد هدف الحلف في فترة الحرب الباردة إلى حماية أعضائه من خلال ردع الهجمات عليهم. وعليه؛ لم يكن عليه أي التزام رسمي بحفظ السلام والأمن في أي مكان آخر، ولكن في أعقاب نهاية الحرب الباردة، أعلن الحلف عن استعداده لاستخدام القوة العسكرية لحفظ السلام والأمن في أي مكانٍ في أوروبا، وهذا هو ما فعله في البوسنة، وكوسوفو، ومقدونيا. فأي خرق لنظام للأمن الجماعي يُحَول الدول الأعضاء إلى فاعل جماعي رادع (Morgan, 2003).

ويُشير رابعها إلى الائتلاف الدولي الذي ينضم إليه عدد قليل من الدول بهدف إدارة الأمن الدولي، اعتماداً على قدراتها القسرية الكبيرة. ومن أمثلته: المحادثات السداسية الكورية، ومجموعة (5+1) التي تفاوضت مع إيران على خلفية برنامجها النووي (أبو شادي، 2015).

وفي ضوء ذلك، يختلف ردع الفاعل الجماعي عن الردع بين الدول القومية ذات السيادة على النحو الذي قدمته نظرية الردع وشهدته الممارسة العملية. ومع تجلي هذا النمط من الردع في الممارسات العملية، بات ضرورياً الوقوف على سماته وفهم أسباب تعقده. يتمتع الفاعل الجماعي بطبيعةٍ متميزة جداً تختلف عن طبيعة الفاعلين المخاطبين بنظرية الردع الكلاسيكية. ولذا، لابد من تعديل النظرية وكيفية تطبيقها كي تشمل ذلك النمط.

إن لجوء الدول إلى الردع أو إلى التهديد باستخدام القوة هو أمرٌ شائع بين الدول في العلاقات الدولية، ولكن على العكس من ذلك، يتناقض لجوء الفاعل الجماعي إلى التهديد باستخدام القوة مع الهدف الأساسي الذي أُنشئ هذا الفاعل من أجله وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، ودعم الصالح العام للنظامين العالمي والإقليمي (Morgan, 2009).

يمكن تعريف الفاعل الجماعي على أنه مجموعة من الدول التي أسست بهدف الرخاء العام (General Welfare)، والمصلحة العامة، وحفظ السلام والأمن في النظامين الدولي والإقليمي. ويشمل ذلك الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية عندما يفشل الردع (Morgan, 2003). كما يشير هذا النمط إلى الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية ونظام

الأمن الجماعي في ردع بعض الدول بسبب الخوف من العقاب الجماعي الذي تأسس بدوره على الردع (Morgan, 2003; Howlett, 2001; Yost, 2009).

ويواجه ذلك النمط من الردع –على شاكلة ردع الفاعلين من غير الدول والردع السيبراني– عدة إشكاليات تُقوض نظرية الردع؛ وتشمل: رفض عدد من الدول قبول القواعد القائمة والالتزام بها، وتشككهم في الفاعل الجماعي بوصفه تهديداً أمنياً، فضلاً عن اتساع نطاق وحجم التحديات الأمنية بالمقارنة بالقدرات الرادعة. ويصعب على الفاعل الجماعي الاتفاق على أهدافٍ بعينها يأتي في مقدمتها: من يستهدف؟ وكيف يتحقق الردع؟ ومتى يُمارس؟ فتعزيز فرص النجاح يتطلب الردع في مراحل مبكرة من نشأة الصراع، قبل أن يتصاعد الموقف. غير أن ردع الفاعل الجماعي نادراً ما يتزامن والوقت المناسب؛ لأنه يفتقر عادةً إلى الاعتراف بوجود المشكلة، وكذلك توافق الآراء. فالفاعل الجماعي لا يجعل من الردع أولويةً له، ويلجأ إلى أدواتٍ غير قسرية مثل: تقصي الحقائق، والمفاوضات، والوساطة.

بالإضافة إلى صعوبة إيجاد دعم سياسي لاتخاذ إجراءات في المنظمات الحكومية الدولية والحكومات والدوائر الحاكمة. ونتجة لذلك، يسهل وصول الأطراف المتصارعة لحافة الهاوية؛ مما قوض من إمكانات الردع (Morgan, 2009). ويثير ذلك إشكالية المصداقية التي تُعد شرطاً ضرورياً لنجاح الردع في تحقيق أهدافه؛ فمن الضروري تنفيذ التهديد الرادع للحفاظ على مصداقية الفاعل الجماعي مستقبلاً. ولكن واقع الأمر يشير إلى سيطرة الحذر على سلوك الدول أعضاء الفاعل الجماعي، واعتماد القوة العسكرية كملجأ أخير. وبفعل تباين الآراء ومعارضة بعض الأطراف يعجز الفاعل الجماعي عن اللجوء للتدابير القسرية (Morgan, 2012).

وجميع تلك الممارسات تقوض كيفية الردع ومصداقيته، ولكن في المقابل، يمكن أن يُحسن الفاعل الجماعي الجمع بين التهديدات واستخدام الحوافز. وسيحظى كلاهما بدعم كبير بين الأعضاء، على نحوٍ يُعزز فعالية الردع ويزيد من احتمالات النجاح. وللفاعل الجماعي شرعية أكبر بالمقارنة بتهديد الدول منفردة (Morgan, 2012).

فمن الصعب التنظير لذلك الردع بالنظر إلى خبرة الحرب الباردة حين طغت الاعتبارات الأيديولوجية على مجلس الأمن والإدارة الأمنية الدولية. فقد تغير السياق الدولي، وللسياق دور مُهم في الردع وفي التأثير عليه، ومن ثم فرص نجاحه تأثرت بطبيعة النظام والصراعات التي تقوض الجهود الرادعة. (Morgan, 2003).

الخاتمة:

منذ نهاية الحرب الباردة بات الردع شيئاً من الماضي، بعد أن تراجع الاهتمام به وتضاءلت الكتابات عنه، ولكن أسفر صعود الدول المارقة والإرهاب عن تسليط الضوء على نظام عالمي جديد، وأبرز الحاجة المستمرة لردع تلك الهجمات. لذا، لا تزال هناك حاجة للردع، ولكن السؤال هذه المرة هو: كيف يمكن ردع التهديدات الجديدة؟

إن الأسس التي يقوم عليها الردع، والمتصلة بإدارة التهديدات، والتحكم في الآخرين وسلوكهم دون خوض القتال ضدهم لا تزال كما هي دون تغيير، ولكن بالمقارنة مع حقبة الحرب الباردة، تغيرت أهداف الردع، والقدرة عليه، والخصم المستهدف ردعه، والسياق. وعليه، القول إن الردع بحاجة إلى إعادة نظر لا يُشكل مفاجأة. ونقطة البداية هي الاعتراف بأن مفاهيم الحرب الباردة حول الردع كانت انعكاساً لظروفٍ وسياقاتٍ بعينها، وهي ليست مفاهيم خالدة، خاصةً في ظل تعدد العوامل المؤثرة في الردع ومخرجاته، ومنها: عاملا الزمان والمكان، والثقافة، والقيادة، وصنع القرار، وغيرها.

وكل نمط من الأنماط السابقة يلقي بظلال من الشك على قدرة نظرية الردع على تفسيره، ومن ثم، يعد كل منها اختباراً حقيقياً تواجهه النظرية بمقولاتها ومسلماتها، على نحو قد تتلاءم معه فتفسره، أو تعجز عن فهمه وتفسيره، فلكل منها من الخصوصية؛ ما يستوجب الدراسة والتحليل، وكل منها يصب إجمالاً في عملية المراجعة التي تشهدها النظرية.

تلك المراجعة ستسفر بدورها عن توليد أجندات بحثية مستقبلية عن الردع كنظرية وسياسة، وعن مستقبل الردع ومكانته في إدارة السياسات الأمنية، وعما يمكن أن يحل محله من بدائل نظرية لفهم التفاعلات الدولية. فلم يعد يُنظر إلى الردع فقط في إطار الأسلحة النووية والحرب التقليدية، ولكن بات يُنظر إليه في إطار طائفة أكبر وأوسع من التهديدات.

المراجع:

أبو شادي، يسري. (2015، أكتوبر). رؤية تقييمية لمضمون الاتفاق على برنامج إيران النووي. **السياسة الدولية**، 50(202)، 209–227.

بوفر، أندريه. (1970). **الردع والإستراتيجية**. (ترجمة أكرم ديري)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

بكر، علي. (2014). بوكوحرام والخلافة الإسلامية.. التأثيرات الداخلية والإقليمية. **السياسة الدولية**، استرجعت 2016، مارس من http://www.siyassa.org.eg/News/4894.aspx

التريكي، فتحي. (2016، نوفمبر). حقيقة الاختراق الروسي للانتخابات الأمريكية.. هل تدخلت موسكو لدعم «ترامب»؟. استرجعت 2017، نوفمبر من http://thenewkhalij.org/node/53727

الخطيب، عمر إبراهيم. (1981). **القنبلة الذرية العربية والمواجهة مع إسرائيل**. الشارقة: مركز الخليج للدراسات العربية.

الزيود، محمد سليمان مفلح. (2004). **الردع العربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

شفيق، نوران. (2016). **أثر التهديدات الإلكترونية على العلاقات الدولية دراسة في أبعاد الأمن الإلكتروني**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

شلبي، محمد. (1996). **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات**. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع.

عبد الحليم، أميرة أحمد. (2017، يناير). "بوكوحرام" بين التراجع والاستمرار. **السياسة الدولية**، 52(208)، 178–181.

عبد الرحمن، حمدي. (2014، يوليو). صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا. **السياسة الدولية**، 49(197)، 10–22.

علوي، مصطفى. (2015، يناير). الحرب على داعش تفاعلات إقليمية ودولية. **السياسة الدولية**، 50(199)، 6–13.

فهمي، عبد القادر محمد. (2010). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. (1986). **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ماريو، صمويل. (2016، يوليو–أكتوبر). تقهقر داعش: مؤشرات تصدر القاعدة المشهد المتطرف في العالم. **اتجاهات الأحداث**. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (18)، 34–37.

مقلد، إسماعيل صبري. (2010). **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**. الطبعة الرابعة. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

Abrahams, M. (2014). Deterring terrorism: a new strategy, *Perspective on Terrorism*, 8(3), 2-15.

Alperovitch, D. (2011). *Towards establishment of cyberspace deterrence strategy*. In Cyber Conflict ICCC. 2011 3rd International Conference, Tallinn, Estonia, 1-8.

Arquilla, J. (1995). Bound to fail: regional deterrence after the Cold War, *Comparative Strategy*, 14(2), 123-135.

Bar, S. (2007). Deterring nonstate terrorist groups: The Case of Hizballah. *Comparative Strategy*, 26(5), 469-493.

Bowen, W. (2002, summer). *Deterring mass-casualty terrorism*. National Defense University: Washington Dc Inst for National Strategic Studies.

Bowen, W. (2004). Deterrence and asymmetry: non-state actors and mass casualty terrorism. *Contemporary Security Policy*, 25(1), 54-70.

Cilluffo, F., & Kupperman, R. (1997, Winter - Spring). Between war and peace: deterrence and leverage. *The Brown Journal of World Affairs*, 4, 1-7 https:// cchs.gwu.edu/sites/cchs.gwu.edu/files/downloads/HSPI_Journal_1.pdf

Colby, E. (2007). Restoring Deterrence. *Orbis*, 51(3), 413.428.

Davis, P., & Jenkins, B. (2002). *Deterrence andinfluence in counter terrorism: A Component in the War on Al Qaeda*. USA, Santa Monica: Rand Corporation.

Denning, D. (2015, 2nd Quarter). Rethinking the cyber domain and deterrence. *JFQ*, 8-15.

Dépêche, T. (2012). *Nuclear deterrence in the 21st century*. Santa Monica, U.S: Rand Corporation.

Freedman, L. (2004). *Deterrence*. Cambridge: Polity Press.

Freedman, L. (2005). Deterrence: a reply. *Journal of Strategic Studies*, 28(5), 789-801.

Garfinkle, A. (1995). *The origins and impact of the Vietnam antiwar movement*. New York: St. Martin's Press.

Garnham, D. (1995). *Deterrence essentials keys to controlling an adversary's behavior. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.*

Geers, K. (2010). The challenge of cyber attack deterrence. *Computer Law & Security Review*, 26, 298-303.

George, A. & Smoke, R. (1974). *Deterrence in American foreign policy: theory and practice*. New York: Columbia University Press.

Gray, C. (2010). Gaining compliance: the theory of deterrence and its modern application. *Comparative Strategy*, 29(3), 278-283.

Haffa, R. Hichkad, K & Johns, D. (2007). *Deterrence and defense in the second nuclear age*. United States: Northrop Grumman Corporation.

Herpig, S. (2015). *Strategic operations in the cyber domain and their implications for national cyber security. GI-Jahrestagung, 597-607.*

Howlett, D. (2001, March). New concepts of deterrence: international perspectives on missile proliferation and defenses. *Occasional Paper*, (5).

Iasiello. E. (2013). Is cyber deterrence an illusory course of action?. *Journal of Strategic Security*, 7(1), 54-67.

Jensen, E. (2012). Cyber deterrence. *Emory International Law Review,* 26(2), 773.

Kaminski, R. (2010). Escaping the cyber state of nature: cyber deterrence and international institutions. In: In Cyber Conflict ICCC. 2011 3rd International Conference, Tallinn, Estonia, 79-94.

Knopf, J. (2012). Terrorism and the Fourth Wave in Deterrence Research. In Andreas Wenger and Alex Wilner (eds.). *Deterring Terrorism Theory and Practice*, (pp. 21- 33). EBSCO Publishing.

Koenig, M., & Pavel, B. (2012). How to deter terrorism. *The Washington Quarterly*, 35(2), 21-36.

Kroenig, M. (2010). How to Deter Terrorism. Retrieved 2017, December from *http://www.matthewkroenig.com/Kroenig_How%20to%20Deter%20Terrorism.pdf*.

Luke, T. (1989). What's Wrong with Deterrence? In James Der Derian & Michael J. Shapiro (eds.). *Semiotic interpretation of national security policy in international relations*, (pp. 207-230). New York: Lexington Books.

Lupovici, A. (2010). The emerging fourth wave of deterrence theory-toward a new research agenda. *International Studies Quarterly*, 54(3), 705-732.

Lupovici, A. (2011). Cyber warfare and deterrence: trends and challenges in research. *Military and Strategic Affairs*, 3(3), 49-62.

Milliken, J. (2001). *The social construction of the Korean War*. Manchester: Manchester University Press.

Mokarram, A. (2013). European cyber security: a cyber deterrence approach. *Bachelor's Thesis*, University of Twente, Retrieved 2017, December from http://essay.utwente.nl/63779/1/Mokarram,_2013.pdf

Morgan, P. (1983). *Deterrence: a conceptual analysis*. Beverly Hills: Sage.

Morgan, P. (2003). *Deterrence now*. Cam bridge: Cambridge University Press.

Morgan, P. (2005). Taking the long view of deterrence. *Journal of Strategic Studies*, 28(5), 751-763.

Morgan, P. (2009). Collective-actor deterrence. In: T.V. Paul, Patrick M. Morgan & James J. Wirtz. (eds.). *Complex Deterrence Strategy in the Global Age*, (pp. 158-182). United States: the University of Chicago Press.

Morgan, P. (2012). The state of deterrence in international politics today. *Contemporary Security Policy*, 33(1), 85-107.

Mueller, J. (1989). *Retreat from doomsday: the obsolescence of major war*. New York: Basic Books.

Nye, J. (1987). Nuclear learning and the US-Soviet security regime. *International Organization*, 41(3), 371-402.

Paul, T. (2009). Complex Deterrence an Introduction. In T.V. Paul, Patrick M. Morgan, & James J. Wirtz (eds.). *Complex Deterrence Strategy in the Global Age*, (pp. 1-30). United States: the University of Chicago Press.

Payne, K. (1996). *Deterrence in the second nuclear age*. Lexington, KY: University Press of Kentucky.

Payne, K. Scheber, T. & Guthe, K. (2012). Deterrence and Al-Qa'ida. *Comparative Strategy*, 31(5), 385-392.

Press, D. (2005). *Calculating credibility*. Ithaca, NY: Cornell up.

Wannan, K. & Welkining, D. (1995). *U.S. regional deterrence strategy <http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR490.html>*. United States: Rand Corporation.

Wei, M. (2015). The challenges of cyber deterrence. *Journal of the Singapore Armed Forces*, 41(1), 12-22.

Wilner, A. (2011, February). Deterring the undeterrable: coercion, denial, and delegitimization in counterterrorism. *Journal of Strategic Studies*, 34(1), 3-37.

Wilner, A. (2015, May). Contemporary deterrence theory and counter terrorism: a bridge too far?. *International Law and Politics*, 47, 439- 451.

Wilner, A. (2017). Cyber deterrence and critical-infrastructure protection: Expectation, application, and limitation. *Comparative Strategy*, 36(4), 309-318.

Writs, J. (2012, Fall). Deterring the weak problems and prospects. *Proliferation papers*, 7-27.

Yost, D. (2009, September). NATO and tailored deterrence: key workshop findings in 2007- 2008. *Strategic Insights*, VIII(4), 1-8.

قدم في: ديسمبر 2017
أجيز في: مايو 2018